ـــــن جريمة 18 مارس

تحقيقات النيابة العامة

أظهرت تحقيقات النيابة العامة من خلال جميع محاضرها وما قامت به من إجراءات بأنها لم تقم بالتحقيق كخصم شريف مصلحتها كشف الحقيقة فقط وتقديم الجناة الحقيقيين إلى المحاكمة.

وسبب ذلك الأول ضغط وتأثير المعتصمين وأحزاب اللقاء المشترك وإعلامهم الداخلي والخارجي وكذا سطوة الفرقة الأولى مدرع بحيث وجهت إجراءات التحقيق بما يحقق رغبة ومصالح المذكورين.

وأكبر دليل على ذلك التأثير والضغط ما بث في وسائل الإعلام عند نزول النائب العام السابق إلى المستشفي الميداني من مخاطبة له بصوت مرتفع مهين متضمن التهديد له وسب قيادات الدولة العليا من قبل المدعو/ وليد العماري أحد قيادي الإصلاح باللفظ الصريح(بأنهم سيدرجونه ضمن قائمة القتلة إذا لم يحدد موقفه معهم).

هذا وغيره- للأسف الشديد- أثر على مجريات التحقيق بشكل عام.

ونحن بدورنا نضع بعضاً من الأمثلة اليسيرة على ما سلف ذكره وفقاً لما يلي:

١- ملف القضية الذي وصل عدد صفحات محاضر التحقيقات فيه إلى (١,٠٠٠) صفحة تضمن حصراً وبالأدلة القانونية ما يثبت أن إطلاق النار كان من أماكن محددة وهي:

أ- منزل/ علي أحمد علي محسن الأحول من السطح وبعض النوافذ، ومن قبل عدة أشخاص ملثمين.

ب- من قبل بعض الأشخاص الذين تمكنوا من دخول سطح منزلين في الحارة والمطلين على مكان الواقعة.

جـ- الثلاثة المجاميع المسلحة الملثمين الذين وصلوا تباعاً فور إحراق الإطارات وتوجهوا نحو الجدار وقاموا بإطلاق النار نحو المعتصمين مباشرة.

د - مجموعة بقيادة أحد ضباط الفرقة الأولى مدرع وهو الرائد/ عبدالله المخلافي والذي حضر مع مجموعته المكونة من ثمانية أشخاص تقريباً جميعهم مسلحون وبالزي المدني وتواجدوا بالساحة وفي سطح عمارة الصديق للعسل.

وللأسف الشديد.. إن النيابة العامة لم تقم بإحالتهم إلى القضاء بل أصدرت بحقهم قراراً بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجزائية.

هـ- بالإضافة إلى ما ورد أيضاً في التحقيقات في أقوال بعض الأشخاص من حدوث إطلاق نار من جوار الجدار من جهة الشمال(جهة المعتصمين) إلى الجنوب (جهة أهالي الحي) وكذا مشاهدة بعض الأسلحة النارية مع المعتصمين الثابتة بالتصوير وكذا من وجود قتيل أصيب بطلقة نارية من جهة الشمال إلى الجنوب من أسفل إلى أعلى(أي من الساحة) وهو ليس من المعتصمين بل من أهالي الحي.

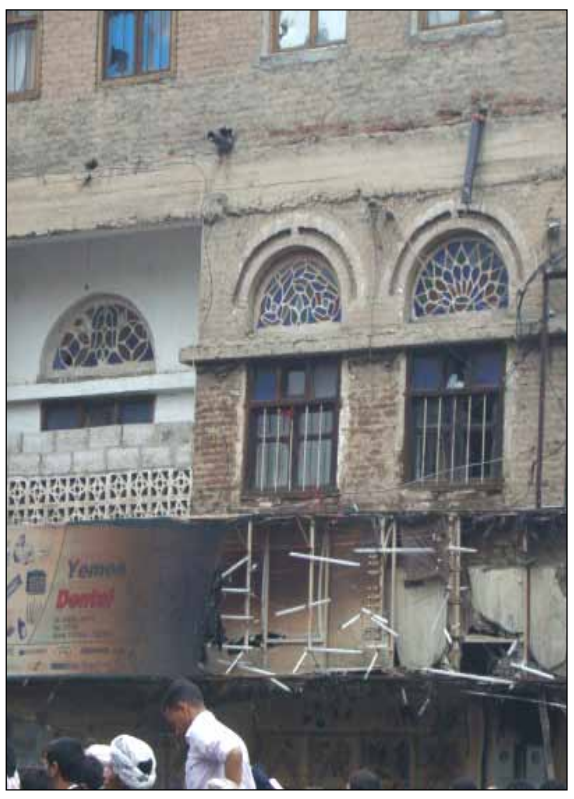

وعلى الرغم من ذلك، ونظراً للتأثيرات السالف ذكرها، يجد المطلع إهمال النيابة العامة لهذه الحقائق، وقيامها بإقحام أصحاب المباني الأخرى وبعض أهالي الحي والزج بهم في هذه القضية وإيداعهم السجن خلافاً للقانون ومواجهتهم بتهمة الاشتراك في القتل وفي إصابة المعتصمين. وعدم وجود أي عسكري أو أمني مسلح وإنما بعض من أفراد الأمن المركزي بالعصي فقط.

- ذلك الحال من شأنه ضياع القضية تماماً وأن ينجو من يد العدالة الجناة الحقيقيون الذين ارتكبوا هذه الجريمة البشعة بحق الإنسانية والتي لا يجب السكوت عنها أو التهاون مع مرتكبيها.

٢- عدم التحقيق بشأن الاعتقالات والتعذيب والسجون الخاصة ونهب الممتلكات والاستيلاء على ممتلكات المواطنين التي صاحبت الواقعة والثابتة بالأدلة العديدة.

٣- عدم كفالة حقوق من حبسوا من أهل الحارة وخصوصاً حقهم في الدفاع عن أنفسهم وتوكيل محام لهم وكفالة مبدأ المواجهة وتفنيد وتقديم الدليل لنفي التهمة...الخ بل وقبول النيابة شهوداً معظمهم من المعتصمين وبأسماء رمزية(حروف متفرقة).

٤ - قبول أقوال وشهادة أشخاص بالرغم من ثبوت أنهم خصوم وأصحاب مصلحة ومضمون إفاداتهم الزور الفاضح سواءً من تناقضهم مع بعضهم البعض أو مع أنفسهم أو مع الحقيقة والواقع.

٥- عدم تثبت وتأكد التحقيقات من عدد القتلى والإصابات وعدم إثبات مكان الإصابة وتاريخ حدوثها وسبب الوفاة ومنع المعتصمين للطبيب الشرعي من القيام بالكشف على جثث القتلى أو المصابين خاصة في ظل تضارب الأقوال حول عدد القتلى والمصابين.

الضابط المخلافي بالفرقة المتهم الأول بالجريمة

٦- إشراك جهات عسكرية في التحقيق ومنها نيابة الفرقة الأولى مدرع وإيداع بعض السجناء في السجن الحربي وقبلها حمامات المستشفى الميداني وبعض خيام المعتصمين الذين ليس لهم اختصاص في ذلك وعدم التحقيق في تلك الوقائع.

٧- قيام بعض المناط بهم التحقيق في النيابة العامة بالتأثير والضغط على بعض الأشخاص بالتهديد باعتبارهم متهمين في محاولة لتغيير ما لديهم من أقوال أو معلومات.

٨- الثابت بملف القضية المحال إلى المحكمة وحسب أقوال أحد المعتصمين بأن بعض الأشخاص المسلحين بمسدسات كاتمة للصوت بين المعتصمين كانوا يطلقون النار على المعتصمين ومع ذلك لم يتم التحقيق بشأن ذلك دون أي سبب أو مانع يحول دون استكمال التحقيق.

وهذه أمثلة بسيطة يؤكدها ملف القضية والعديد من المخالفات التي لا مجال لحصرها.

من يعرف عدد الشهداء؟

عدد الشهداء:

أحزاب المشترك يدعون أن عددهم 52 شهيداً

النيابة وفقاً لتقارير مستشفى العلوم ذكرت 43 شهيداً

حضر من أولياء دم القتلى لطلب الاذن بالدفن ثمانية فقط!

تضمن حول هذه الجزئيات ما يلي:

بالنسبة للوفيات:

أ- الثابت بملف القضية بأن بعض أسماء القتلى خلال إجراءات التحقيق كانت تتعدل وتتغير حسب طلب أشخاص لا صفة لهم في القضية ومنهم من اللجنة الأمنية للمعتصمين دون أن تكون النيابة في الصورة.

وللأسف الشديد أن النيابة العامة قد اعتمدت تغيير الأسماء مباشرة خلافاً للقانون.

ب- أن أحد أبناء الحي أصيب بطلقة نارية أثناء ما كان يشاهد الأحداث من منزل جيرانه وفارق الحياة في مستشفى العلوم والتكنولوجيا وكانت إصابته بطلقة من الساحة إلى سطح المنزل.

ومع ذلك أدرج ضمن القتلى من المعتصمين.

ج-إن الطبيب الشرعي اعتمد أسماء جميع القتلى حسب طلب محامين ليس لهم صفة ودون أن يتأكد فعلاً من هوية القتلى واعتمدت النيابة ذلك.

وها هي الآن حائرة أمام المحكمة خاصة في ظل عدم حضور أولياء دم القتلى أمام المحكمة عدا والد القتيل من أهالي الحي.

بالنسبة للمصابين:

أ- أدخلت النيابة العامة في دعواها الجزائية ما يقارب (١٢٠) مصاباً في حين أن عدداً من هذه الأسماء مكرر لأكثر من مرة.

ب- من ضمن من ذكرتهم النيابة العامة كمصابين لم يحضروا أساساً إلى النيابة العامة لتقديم دعواهم ولم تقم النيابة العامة بالانتقال إليهم كغيرهم لسماع أقوالهم.

ج- ورد أيضاً أسماء أشخاص كمصابين في دعوى النيابة العامة في هذه الواقعة في حين أن أقوالهم في التحقيقات تفيد بأن الإصابات التي تعرضوا لها في واقعة أخرى سابقة على ٢٠١١/٣/١٨م.

1 - بالنسبة للوفيات(القتلى) :

تضاربت الأقوال حول العدد الحقيقي لهم بين جهة وأخرى ومن ذلك مثلاً:-

أ- أحزاب اللقاء المشترك يدعون أن العدد(٥٢) تقريباً.

ب - ورد في ملف النيابة العامة بأن التقارير الطبية الخاصة بالقتلى الواردة إلى النيابة العامة لعدد(٤٣) وذلك وفقاً لما ورد إليهم من تقارير طبية من مستشفى جامعة العلوم والتكنولوجيا التابع لحزب الإصلاح(الإخوان المسلمين).

في حين أننا لم نطلع في ملف القضية على تقرير من الطبيب الشرعي بذلك أو تكليف النيابة له بالكشف والمعاينة.

جـ. الغريب الثابت بملف القضية أن من حضر من أولياء دم القتلى بطلب الحصول على إذن بالدفن وتسليم الجثة لهم لا يزيد عددهم عن ثمانية أشخاص فقط.. فهل مازالت بقية الجثث بثلاجة مستشفى العلوم والتكنولوجيا؟؟

وبالتالي: لم يتم تحديد العدد الصحيح للقتلى.

- فهل هم(٥٢) حسب قول وادعاء أحزاب اللقاء المشترك.

- أم (٤٣) حسب تقارير مستشفى العلوم والتكنولوجيا -المستشفى التابع للإصلاح-.

- أم (٨) حسب من وصلوا لطلب إصدار إذن بالدفن وتسليم الجثة.

مع ضرورة مراعاة أن أحد الأشخاص ممن تم نشر صورته في الشوارع والساحات والادعاء بأنه أحد القتلى في هذه القضية ظهر بشخصه في وسائل الإعلام الرسمية وبما ينفي الادعاءات بأنه أحد القتلى.

وحتى الآن يعجز الجميع عن تحديد العدد الإجمالي.

2 - بالنسبة للمصابين :

كذلك الحال لم يتم حصر عدد المصابين بالكامل والعدد مازال مجهولا.

- والغريب أن ملف القضية الخاص بقضية ٢٠١١/٣/١٨م ورد فيه قيام النيابة العامة بسماع أقوال المصابين بهذه الواقعة.

وعند المناقشة ظهر أن بعض المصابين ادعوا إصابتهم في مكان وزمان آخر لا علاقة لهم بهذه القضية ومع ذلك استمرت النيابة في سماع أقوالهم وإدراجهم ضمن مصابي هذه الواقعة.

- معظم من أخذت النيابة العامة أقوالهم في تحقيقاتها على أنهم من المصابين لم يثبت بالتقارير الطبية الشرعية ما هي الإصابة وما هو نوعها ومتى حدثت.

حيث لم نطلع على أي تقرير في ملف القضية ولم يرد في تحقيقات النيابة بما يشير إلى إثباتها شيء من ذلك وكما هو الحال بشأن تقارير القتلى السالف الإشارة إليها.

بالإضافة إلى أن المعتاد في محاضر تحقيقات النيابة العامة إثبات مشاهدة المحقق للإصابة وتوضيح ذلك في المحضر وهو ما أُغفل في هذه القضية واكتفى فقط بذكر مواضع مغطاة بالشاش لبعض من ذكروا كمصابين بينما الغالبية لم يرد في أقوالهم إثبات مشاهدة الإصابة.

وبالتالي : فعدد الإصابات ولو تقديراً لم يتم تحديده في هذه القضية إطلاقاً.

جدير بالإشارة: بأن ما تحصلت عليه المؤسسة من معلومات وحقائق بعد إعداد هذا التقرير قد

ـــــاؤل

بل ان أحدهم شهد وهو رئيس لأحد التكتلات الشبابية المتواجدين أثناء الواقعة بمحل الواقعة بمشاهدته لسقوط قتلى ومصابين في الوقت الذي كان إطلاق النار فيه قد توقف مفيداً بأن ذلك كان بسبب إطلاق نار من داخل الساحة وبأسلحة كاتمة للصوت.

كما تأكد بالشهادة على أن ثلاث سيارات تابعة لشركة سبأفون المملوكة/ لحميد بن عبدالله الأحمر قيادي و عضو في حزب الإصلاح حضرت للساحة حال الواقعة وفيها مجموعة من المسلحين الذين قاموا بإطلاق النار على المعتصمين.

وهذه الشهادة تتضافر مع ما هو ثابت يقيناً للنيابة بملف القضية بأعداد كبيرة من شهود الرؤية الذين أكدوا على مشاهدتهم وصول ثلاثة مجاميع مسلحة بثياب مدنية وأنهم من قاموا بإطلاق النار على المعتصمين مباشرة وبشكل كثيف جداً، بل كان أحدهم يقوم بعد الأشخاص الذين يقوم بإصابتهم ويهتف قائلاً(الله أكبر، ثلاثة الله أكبر، أربعة الله أكبر) وهكذا.

فالشهادة بوصول ثلاثة مجاميع إلى مكان الواقعة يتفق ويرتبط ارتباطاً لا يقبل التجزئة مع تحرك الثلاث السيارات المشهود عليها والتابعة لسبأفون.

يقطع بثبوت ذلك كحقيقة بـ:

- ما ورد من تصريحات للشيخ/ حميد بن عبدالله الأحمر في بعض وسائل الإعلام التي أعلن فيها استعداده للتضحية بأي شيء من أجل إسقاط النظام.

- جرائم قتل الأبرياء من أهالي حي الحصبة وحدة وجنود الدولة واحتلال المقرات الحكومية ونهبها وإتلافها وكذا الاعتداء على بيوت المواطنين وممتلكاتهم بصورة عشوائية لأكبر دليل على ذلك.

- ما ورد بتصريحات الضابط/ عسكر زعيل الناطق الإعلامي للواء/ علي محسن صالح الأحمر في قناة «العربية» المؤكدة بصراحة على استعدادهم للتضحية بمائة إلى مائتي ألف مواطن مقابل إسقاط النظام كذلك دليل بجانب الأدلة السابقة على انتهاج أسلوب إزهاق الأرواح وتدمير البلاد بصورة ممنهجة أساسها الغاية تبرر الوسيلة وغير ذلك.

ثالثاً: إذا كنا في البداية قد ذكرنا بعدم ضلوع الدولة في هذه الجريمة.

فإن هذا لا ينفي عنها التقصير والإهمال في توفير الحماية الأمنية اللازمة والكافية كتدبير احترازي وأمني لمنع ارتكاب هذه الجريمة والظاهر أن السبب إما عدم توقعها حدوث مثل تلك الجريمة أو أنها تحاشت أن ينسب إليها ما قد يحدث بالساحة.

إجراءات التحقيق تؤكد عدم ضلوع الدولة بالجريمة

المعتقلون من قبل الإصلاح عذبوا وأحيلوا للفرقة

رابعاً : الثابت قيام أحزاب اللقاء المشترك وخاصة حزب الإصلاح (الإخوان المسلمين) من خطاب تحريضي خاطئ للمعتصمين وتعبئتهم تعبئة خاطئة بمناهج مخالفة للشريعة الإسلامية وللنصوص الدستورية والقانونية والمواثيق والمعاهدات الدولية مدفوعة في ذلك بعجزها عن توفير الأغلبية الشعبية التي يمكن أن تجعل لاحتجاجاتهم السياسية حجية أمام العالم خصوصاً بعد التفاف أغلبية الشعب حول النظام وتمسكه بالشرعية الدستورية.

ومن ذلك التحريض على سبيل المثال بالإضافة لما سبق:

- تحريض الشيخ/ عبدالمجيد الزنداني (قيادي إخوان مسلمين) بأن من يقتل من المعتصمين في هذه الأحداث فهو شهيد ومثواه الجنة.

- تحريض عضو مجلس النواب/ فؤاد دحابة- عضو حزب الإصلاح(قيادي إخوان مسلمين) للشباب قائلاً(بأن عمامته ستكون كفناً لأول شهيد).

والأهم هنا

تحريض خطيب الجمعة في ساحة المعتصمين وفي خطبة الجمعة ذاتها ٢٠١١/٣/١٨م إذ تضمنت خطبته تحريضاً بل وتوجيهاً صريحاً بضرورة التوجه بعد الصلاة إلى هدم الجدار وان من شأن ذلك كسب الشهادة.

ولولا هذا التوجه التحريضي التعبوي نحو هدم الجدار لما حدثت هذه الواقعة.

على كل ذلك فإن ربط الأحداث والوقائع السالف ذكرها يدل دلالة واضحة على الإعداد والترتيب والتخطيط المسبق لهذه الواقعة على الأقل بين قيادات الإخوان المسلمين وقيادة الفرقة الأولى مدرع.

ـــــاماً

نؤكد بأن ما توصلت إليه المؤسسة من نتائج موجزة في هذه القضية تعد نتاجاً لما بذلته من جهد، بغرض كشف صادق للحقيقة ولما تضمنه ملف القضية وما تم الحصول عليه من إجراءات البحث والتحري التي قامت بها المؤسسة مع مراعاة ما واجهناه من صعوبات خاصة وأن عدداً كبيراً جداً رفض الإدلاء بما لديه خوفاً من تعرضه لأي اعتداء من المعتصمين بسبب تواجد مقر سكنه أو عمله في ساحة الاعتصام خصوصاً بعد ما تعرض له البعض من تهديدات بسبب الإدلاء بشهادته ضد المعتصمين.

نشير في الأخير إلى ضرورة التدخل الدستوري والقانوني لإعادة التحقيق في هذه القضية إلى مساره الصحيح والقبض على الجناة وكل من شارك أو ساعد أو ساهم أو حرض على ارتكابها تحقيقاً للعدالة.

والله من وراء القصد،،